



متحف الآثار الفلسطيني في القدس

د. عمران طه

باحث في علم الآثار

مقدمة

يمثل متحف الآثار الفلسطيني، المعروف أيضاً باسم متحف روكفلر، علامةً معماريةً مشهدة في مدينة القدس، ويروي هذا المتحف تاريخين متداخلين؛ تاريخ فلسطين الحضاري عبر العصور، ثم تاريخ الصراع السياسي الممتد لأكثر من قرن من الزمان على الأرض، والرؤية التاريخية، وارتبط تاريخ هذا المتحف ارتباطاً وثيقاً بالتاريخ السياسي الفلسطيني على مدار القرن الماضي. عاصر هذا المتحف مراحل تاريخية مختلفة، منذ فكرة تأسيسه الأولى، في أواخر الفترة العثمانية والمتمثلة بالمتحف الإمبراطوري العثماني «همايون» الذي فتح أبوابه سنة 1901، واستمر حتى الحرب العالمية الأولى، ثم انتقال المجموعة المتحفية إلى متحف الآثار الفلسطيني الذي تأسس سنة 1921م، من قبل حكومة الانتداب البريطاني في مبنى دائرة الآثار نفسه، ومشروع المتحف الجديد الذي بدأ العمل عليه سنة 1925م، وافتتح أبوابه

سنة 1938، واستمرَّت تحت إدارة حكومة الانتداب البريطاني، حتَّى النُّكبة سنة 1948، والفترة التي تلتْ بعد ضمِّ الضَّفَّة الغربيَّة إلى المملكة الأردنيَّة، وخضوعه للإدارة الدَّوليَّة ما بين 1948-1966، ثمَّ استملاك المتحف من قِبَل الحكومة الأردنيَّة سنة 1966م، بالتَّوافق مع اللُّجنة الدَّوليَّة، وإدارته المباشرة من قِبَل الحكومة الأردنيَّة، لفترة قصيرةٍ لم تزد على ثمانية أشهرٍ، لحين وقوعه تحت سُلطة الاحتلال العسكريِّ الإسرائيليِّ سنة 1967م، وحتَّى الآن. ويجري توظيف هذه المؤسَّسة التي تضمُّ مباني المتحف، ومباني دائرة الآثار الفلسطينيَّة، من قِبَل سلطات الاحتلال، في إنتاج رواية تاريخيَّة صهيونيَّة تخدمُ الاحتلال الإسرائيليِّ للأراضي الفلسطينيَّة.

يُمثِّل متحف الآثار الفلسطينيِّ في الخطاب الثقافيِّ الفلسطينيِّ أنموذجاً لمتحف وطنيٍّ يزرَّح تحت الاحتلال، بموجب القانون الوطنيِّ والقانون الدوليِّ، ونصِّ قانون التراث الثقافيِّ المادِّي الفلسطينيِّ الذي صدرَ سنة 2018، بكونِّ هذا المتحف متحفاً وطنياً فلسطينياً تحت الاحتلال الإسرائيليِّ. إنَّ تعقيدات هذا التاريخ استدعتْ تتبُّع مسيرة هذا المتحف منذ البدايات الأولى، وحتَّى الوقت الحاضر، إلى جانب توضيح مكانة المتحف، من وجهة نظر القانون الوطنيِّ والدَّوليِّ.

البدايات: المتحف الإمبراطوريِّ العثمانيِّ (1901-1917)

ورث متحف الآثار الفلسطينيِّ الحاليُّ مجموعة المتحف الإمبراطوريِّ العثمانيِّ (همايون) في القدس، وهو المتحف الذي طالما تمَّ تغييرُ تاريخه عمداً، في الدِّراسات التَّاريخيَّة والرِّواية الرِّسميَّة الإسرائيليَّة، للعمل الأثريِّ والمتحفِيِّ في فلسطين، في القرن الماضي. وألقتْ بعض الدِّراسات الحديثة (لاورنت وتاشكومور 2013، لاورنت 2017) مؤخراً الضَّوء على بدايات العمل المتحفِيِّ، في فلسطينَ والمتمثِّلة بإنشاء المتحف الإمبراطوريِّ العثمانيِّ، في مدينة القدس، وتطوُّره اللاحق.



شهدت نهاية القرن التاسع عشر بزوغ علم الآثار كمجال بحث معرفي جديد، واهتماماً غير مسبوق بآثار فلسطين، من قبل المستكشفين، وعلماء الآثار، واللاهوت الغربيين. وأثارت الدراسات الاستكشافية لاولريخ غاسبر سيتزن، وإدوارد روبنسون، وفان دير فلدة، وآخرين مزيداً من الاهتمام بتاريخ الأراضي المقدسة. وكان مسح غرب فلسطين الذي قام به فريق بريطاني 1971-1977م، أكبر المشاريع المسحية التي نُفذت في هذه الفترة، ونتجت عنها خرائط دقيقة لفلسطين، كما شهدت بداية أعمال التنقيب في تلّ الحسي، وتلّ السلطان والقدس، وتلّ أبو شوشة، وتلّ نعنك، وسبسطية. ولم ينفصل هذا الاهتمام العلمي عن المطامع الإمبريالية في فلسطين (طه 2009: 87-91).

خضعت فلسطين للحكم العثماني لمدة خمسة قرون، وحتى الحرب العالمية الأولى، وشهدت الفترة المتأخرة، من العهد العثماني، تنافساً قوياً بين القوى الاستعمارية، خصوصاً بريطانيا وفرنسا، في الاستحواذ على آثار الإمبراطورية الآفلة (سيلرمان 1982، كوربت 2014). وفي إطار الإصلاحات العثمانية، في أواخر القرن التاسع عشر، صدر أول قانون عثماني لتنظيم وضع الآثار سنة 1869م، وهدف القانون إلى وضع إطار قانوني للعمل الأثري، وحضّ حكّام الأقاليم على جمع المواد القديمة، بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك الشراء، وإرسال هذه المواد إلى العاصمة إسطنبول. وتمّ تعديل القانون في سنة 1874، وأكد القانون لأول مرة على كون جميع المواد الأثرية ملكاً للدولة، وسعى إلى مجابهة ظاهرة التنقيبات الأجنبية المتزايدة، ومحاولة السيطرة عليها، وعلى الكميات الكبيرة من المواد الأثرية المكتشفة (لاورنت وتاشكومور 2013: 10).

خضع القانون لتعدلات أخرى، في السنوات 1884 و1907م، في محاولة للسيطرة على فرض خروج المواد الأثرية خارج حدود الإمبراطورية العثمانية، بما في ذلك محاولات القوى الاستعمارية الأوروبية، إخراج المواد الأثرية

تحت واجهة العمل التَّشِيرِيّ. وفي هذه الفترة تمَّ جمع كثيرٍ من الموادِّ الأثريَّة المَهْمَّة، في إسطنبول، مثل نقشِ سُلوان، ونقشِ للخليفة الأمويِّ عبد الملك، وتمثالِ الإله زيوس في غزَّة. لُعبَت المكانةُ المقدَّسةُ لمدينة القدس دورًا كبيرًا في صياغة التَّوجُّهاتِ السِّياسِيَّة العثمانيَّة، في هذه المرحلة (كوربت 2014: 60)، وتمَّ تأسيسُ أوَّل متحفٍ عثمانيٍّ خارجِ العاصمةِ إسطنبول، في مدينة القدس، وهو المتحفُ الإمبراطوريُّ العثمانيُّ سنة 1901. وهو واحد من أربعة متاحفٍ إقليمِيَّة في الإمبراطوريَّة (لاورنت وتاشكومور 2013: 6). وجرى تأسيسُ المتحفِ بالتَّعاونِ ما بين السُّلطاتِ العثمانيَّة، والسُّلطاتِ المحليَّة، ومشاركةِ علماءِ آثارِ إنجليزٍ، من صندوقِ استكشافِ فلسطينِ البريطانيِّ. وتولَّى الفِلسطِينِيُّ المَقْدِسِيُّ شوكتِ الخالديّ وظيفةَ مَفوِّضِ التَّنْقِيبِ، ومديرُ اتِّصالٍ للمتحفِ، وضابطُه (نفس المصدر، 23). وبدأ التَّنْقِاشُ حولِ إنشاءِ متحفٍ في مدينة القدس؛ لإيواءِ الموادِّ الأثريَّة، في فلسطين سنة 1891، وكان من بواعثِه أيضًا، العملُ على التَّصَدِّي للروايةِ الأثريَّة التَّوراتِيَّة الرَّائِجَة.

فتح المتحفُ أبوابَه للجمهور سنة 1901م، في المدرسة المأمونيَّة كمتحفٍ حكوميٍّ لمدينة القدس. وفي سنة 1899م، تمَّ إيداعُ 465 قطعةً أثريَّةً في المتحفِ، وانخرط عالمُ الآثارِ البريطانيُّ فريدريك بلس، في هذا العملِ التَّحْضِيرِيّ، وأعدَّ قوائمَ الموادِّ الأثريَّة، وأشرفَ على العرْضِ المُتَحْفِيّ، وكان الدَّورُ المحليُّ فاعلاً في إعدادِ المتحفِ. ويُشيرُ عادلُ مناع (2008: 127) إلى أنَّ إعدادَ المتحفِ كان تحت إشرافِ إسماعيلِ الحسينيِّ (1886-1945م) وهو المُفتي ومديرُ المعارفِ آنذاك. وكانت بَصُماتُ فريدريك بلس بارزةً في العرْضِ، من خلالِ استخدامِ اصطلاحاتِ السُّلسلِ الزَّمَنِيّ التَّوراتِيّ، مثل «فترة ما قبلِ الإسرائيليِّين» وفترة «الإسرائيليِّين» والفخار «اليهوديِّ»، وهي اصطلاحاتٌ إثنيَّة نبذها البحثُ الأثريُّ اللاحق. كانت هذه التَّجربةُ مَدَارًا لجدلٍ واسعٍ بين بلس وصندوقِ استكشافِ فلسطينِ الذي كان مُهْتَمًّا بإنشاءِ



متحف ذي طبيعة توراتية. وفي هذه الأثناء اشتكى بلس من أن «الأجانب يرغبون في العمل دون أية رقابة حكومية عثمانية»، وهم يقيمون القليل من الاعتبار للقوانين، وعادات السكّان في الأراضي التي يُقَبَّون فيها (لاورنت وتاشكومور 2013: 19-21).

نمت مجموعة متحف القدس بسرعة، لتضم ما يزيد على ستة آلاف قطعة أثرية، في سنة 1910م، جاءت من عددٍ واسعٍ من المواقع الأثرية. وشهد عام 1909م خطوة مهمة على طريق إصلاح البنية المؤسسية للمتحف، مع تأسيس لجنة المتحف، إلى جانب إعداد سجل (دفتر) بالمواد الأثرية في المتحف. ووضِع السجل استجابةً للقلق الذي ساور بعضهم حول سوء إدارة المقتنيات المتحفية، والتي أثارها ماكليستر خليفة بلس، في تمثيل صندوق استكشاف فلسطين في القدس. وتشكّلت لجنة المتحف من مواطنين محليين، وضمت في عضويتها كلاً من إبراهيم باشا، ومصطفى خلوصي، وعبد الله رشدي، وموسى البديري، ومحمد كميل، وحسين عوني. ومن بين مديري المتحف، في هذه الفترة، كان إبراهيم خليل، ومصطفى خلوصي، وحسن محسن (لاورنت وتاشكومور 2013: 24).

ومع تنامي حجم المجموعة الأثرية، الذي فاق سعة المدرسة المأمونية المحدودة، وضعت السلطات العثمانية خطة لنقل المجموعة إلى قلعة القدس، وتأجل تنفيذ خطة النقل؛ نظراً لاندلاع الحرب العالمية الأولى. واتخذت السلطات العثمانية التدابير لحماية المجموعة الأثرية في أثناء الحرب، من خلال تخزين المواد الأثرية في عدة أماكن في البلدة القديمة، ونجت في الحرب، وتسلمها البريطانيون سالمة، وقد شكّلت هذه المجموعة نواة مجموعة متحف الآثار الفلسطيني الذي تأسس من قبل حكومة الانتداب البريطاني سنة 1921م.

متحف الآثار الفلسطيني الانتقالي (1921-1938)

انتهت الحرب العالمية الأولى بسقوط الدولة العثمانية، ووقوع القدس في قبضة القوات الاستعمارية البريطانية، وتلا ذلك إعلان الانتداب البريطاني على فلسطين، والذي استُعمل لتنفيذ وعد بلفور على الأرض، وتأسيس كيان قومي يهودي على أرض فلسطين. وقامت حكومة الانتداب بتأسيس مجموعة من الإدارات، من بينها دائرة الآثار الفلسطينية والمتحف الفلسطيني. وبدأ رونالد ستورز الحاكم العسكري البريطاني لمدينة القدس فور تسلمه مهمات عمله، في جمع المقتنيات التي تخص المتحف العثماني، وفي 10 نوفمبر 1918م، أراد ستورز تأهيل مجموعة من الغرف في قلعة القدس؛ لحفظ 120 صندوقاً من مقتنيات متحف همايون العثماني (لاورنت 1913، يحيى 2017: 56)، وفي هذه الفترة تجدد النقاش الذي بدأ في الفترة العثمانية، حول استخدام قلعة القدس كمُتحف للمدينة، وجرى العمل على المخططات، في الفترة ما بين 1921-1923م، وعارض مدير دائرة الآثار جون غارستانغ الفكرة بكون أن المكان غير ملائم (لاورنت 2107: 42).

ارتبط تاريخ متحف الآثار الفلسطيني بتاريخ دائرة الآثار الفلسطينية التي تأسست عام 1920، من قبل حكومة الانتداب البريطانية، وتشاركت المبني نفسه مع المدرسة البريطانية للآثار، في القدس؛ تعبيراً عن سياسة الهيمنة الكولونيالية البريطانية. وكانت المجموعة المتحفية الأولى التي ورثتها الحكومة من متحف همايون العثماني في القدس، نواة المتحف الجديد، وعرضت في إحدى قاعات المبني. وشكل ستورز الحاكم العسكري البريطاني مجلساً استشارياً للآثار رُئسه بنفسه؛ لتنظيم عمل بعثات الاستكشاف الأثرية في فلسطين، وضم هذا المجلس ممثلين للمدارس الأثرية البريطانية، والفرنسية، والأمريكية، والإيطالية، إضافة إلى عضوين من أعيان المسلمين، واثني من أعيان اليهود. وتشكلت دائرة الآثار الفلسطينية من خمسة أقسام؛ وهي التفتيش، والتوثيق، والمكتبة، والترميم، والتصوير الفوتوغرافي، والمتحف الفلسطيني. وتم افتتاح متحف الآثار الفلسطيني في القدس، سنة 1921م.



(لاورنت 2013، يحيى 2017: 54).

أقيم مركز الإدارة الأثرية في بيت قديم، والمسمى (واي-هاوس)، وكان يقع على طريق شارع نابلس بالقرب من المدرسة الدومينيكانية، وتمّ تشييده بتاريخ 31 أكتوبر 1921م، وضمّ المبنى مقرّ دائرة الآثار، ومتحف الآثار الفلسطينيّ، ومقرّ المدرسة البريطانيّة للآثار، ومكتبة المدرسة الأمريكيّة للآثار (لاورنت وتاشكومور 2013: 30-32، لاورنت 2017: 42). وأضفت السياسة البريطانيّة طابعاً كولونيالياً دولياً على هذا الإدارة، التي تعاملت مع التراث الفلسطينيّ كملكٍ عالميّ، وليس كتراثٍ وطنيّ. وأعدّ عالم الآثار البريطانيّ فيثيان-أدمز أوّل دليلٍ للمتحف الجديد سنة 1924م، وفي سنة 1931م، وصل عدد المجموعة الأثرية في المتحف، نحو 11 ألف قطعة.

وجدير ذكره أنّ هذه الفترة شهدت تأسيس بعض المتاحف الخاصّة في القدس، منها متحف الآثار الإسلاميّ، في مسجد النّساء، في المسجد الأقصى سنة 1923، إلى جانب متحف الفرنسيّسكان الذي تأسس سنة 1920م. ويبدو أنّ السياسة البريطانيّة في هذه الفترة كانت تقضي بإنشاء متحفٍ للفنّ الإسلاميّ، وآخر للفنّ اليهوديّ. وذلك انسجاماً مع سياسة حكومة الانتداب البريطانيّ في تأسيس رواياتٍ تاريخيّة، ودينيّةٍ إثنيّةٍ تخدم مشروعها الاستعماريّ في فلسطين. وكان باتريك غيديس قد اقترح سنة 1919م إنشاء متحفٍ للآثار في المكان نفسه، الذي اختير لاحقاً لبناء المتحف الفلسطينيّ. وفرضت حكومة الانتداب البريطانيّ سنة 1924م، ضريبةً خاصّةً على المواطنين الفلسطينيّين؛ لإنشاء متحفٍ، بما يؤكّد أنّ جزءاً من التّمويل الأساس قد جاء من أموال الشعب الفلسطينيّ؛ خلافاً للرّواية السائدة بأنّ تمويل المتحف جاء كلياً من منحة روكفلر.

متحف الآثار الفلسطيني (1938-1948)

يقع متحف الآثار الفلسطيني على تلة مشرفة على البلدة القديمة وجبل الزيتون، في نهاية شارع السلطان سليمان القانوني، مقابل الزاوية الشماليّة الشرقيّة لسور البلدة القديمة (برج اللقلق)، ويلاصق المدرسة الرشيدية من جهة الشرق، وتعرف هذه التلة الإستراتيجية باسم كرم الشيخ الخليلي، نسبة إلى مفتي القدس في القرن الثامن عشر. وقد شيّد قصر الخليلي كمضيف على هذه التلة سنة 1711، وهو من المباني الأولى التي شيّدت خارج أسوار مدينة القدس (نور الدين 1988:233، لاورنت 2013، كودش-فاشدي وباروخ 2016، يحيى 2017: 56).

شُيّد متحف الآثار الفلسطيني من قِبَل دائرة الآثار الفلسطينية، في حكومة الانتداب البريطاني، من خلال منحة مائتة بقيمة مليوني دولار مقدمة من الثري الأمريكي جون روكفلر، وأيضاً من ضرائب المواطنين الفلسطينيين الذين قاموا بتوفير الأرض للمشروع. في عام 1925م، وافق المليونير الأمريكي على التبرع بمنحة قيمتها مليوناً دولار لبناء متحف للآثار في القدس. وقدم الفكرة المستشرق الأمريكي جيمس هنري بريستيد الذي أقتنع صدقته روكفلر بتمويل هذا المشروع الكبير. وفي عام 1927 تم توقيع اتفاقية التمويل من قِبَل الطرفين، والتي حددت شروط التمويل في رسالة موجهة من روكفلر إلى اللورد بلومر المستشار السامي لحكومة الانتداب البريطاني.

ونصت رسالة روكفلر إلى اللورد بلومر على عدة شروط؛ منها توفير أرض لبناء المتحف في قطعة الأرض المعروفة باسم كرم الشيخ، في الزاوية الشماليّة الشرقيّة، والممتدة على مساحة ثمانية هكتارات، كهبة من قِبَل حكومة فلسطين، وإزالة المحرقة إلى مكان آخر، وضم المنطقة إلى الخارطة الهيكلية، وأن يكون المتحف مؤسسة للآثار، وليس متحفاً للعلوم الطبيعيّة، وأن تلقى مسؤولية إنشاء المتحف، وإدارته على عاتق حكومة فلسطين، وذلك بالتشاور مع مجلس أمناء استشاري دولي، وأعلن روكفلر في ختام رسالته دعمه للاقتراح وتقديمه مبلغ مليوني دولار لتغطية تكاليف البناء، والتجهيز



أيضاً (نور الدين 1988: 234، كودش-فاشدي وباروخ 2016). واستُخدم نصف المنحة للبناء، وتجهيز مبنى المتحف، والنصف الآخر كوديعة لإدارة المتحف ودائرة الآثار. وكان من شروط المنحة الحفاظ على شجرة الصنوبر المعمرة في المبنى إلى جانب قصر الشيخ، وهو بناء من طابقين. وتم الاتفاق على أن تقوم حكومة الانتداب البريطاني بتولي إدارة المتحف مستقبلاً، من خلال لجنة استشارية للمتحف (كوهن-حطاب وشوفال 2015: 53).

وقامت فكرة المتحف على مفهوم حضاري إنساني متعدد الثقافات؛ لإبراز التنوع الثقافي للبلاد، وعرض المواد التي تلقى الضوء على تاريخ الإنسان في فلسطين.

وفرت دائرة الآثار الفلسطينية الأرض الواقعة في كرم الشيخ في الزاوية الشمالية الشرقية للبلدة القديمة في القدس، وتمتد على مساحة 25 دونماً (ثمانية هكتارات) لبناء المتحف ومقر دائرة الآثار الفلسطينية. وتم شراء الأرض من عائلة الخليلي، وأوكلت مهمة تصميم المتحف إلى المهندس البريطاني أوستن هاريسون، المهندس الرئيس في حكومة الانتداب البريطاني، وبدأت أعمال البناء سنة 1930م، وانتهت سنة 1935م، وفتح المتحف أبوابه للجمهور بتاريخ 13 / 1 / سنة 1938م.

مخطط المتحف

متحف الآثار الفلسطيني هو عبارة عن مجموع معماري ضخم، يضم مقر دائرة الآثار، ومبنى المتحف، ويتكوّن مخطط المتحف من قاعات العرض والإدارة، والمخازن، والمختبر، والمكتبة، إلى جانب حديقة المتحف، ومواقف للسيارات (نور الدين 1988: 234-237، مخطط المتحف ص 235، كودش-فاشدي وباروخ 2016).

والمتحف من تصميم المهندس البريطاني أوستن هاريسون، كبير المهندسين

في دائرة الأشغال العامة، في حكومة الانتداب 1923-1937م، والذي قام بتصميم مجموعة من المباني الحكومية في القدس، وحيفا، أبرزها مبنى الحكومة، ومبنى البريد، ومبنى المحكمة في حيفا، وهو المهندس الذي شارك في تصميم المتحف الوطني الهندي في نيودلهي، وعدد من المباني العامة في جزيرة مالطا، والتي كانت تخضع للسيطرة الكولونيالية البريطانية.

وأسلوب هاريسون هو مزيج من الأساليب المعمارية المحلية المتوسطة والمعاصرة، واستوحى تصميمه من التاريخ المعماري المتنوع، والغني في فلسطين. وتصميم المتحف كلاسيكي مع نزوع نحو التناظرية، والعناصر المعمارية المحلية، كالباب، والعقود، والأزوقة، والأقواس، والشبابيك، وقد أنجزت مخططات البناء سنة 1929م. وتم تنفيذ المشروع من قبل إدارة خاصة تابعة لدائرة الأشغال العامة، واستخدمت المواد المحلية، والأيدي العاملة المحلية في البناء، كما استخدم الحجر المحلي الفلسطيني من جبال القدس، وجرى استيراد بعض المواد الأخرى من الخارج. وقد جهز المبنى باستخدام أبواب من خشب البلوط مستوردة من تركيا، أما أطر الشبابيك المعدنية فقد صنعت في بريطانيا إلى جانب الزرافيل والمقابض، وتم كساء الباب الرئيس بالواح نحاسية؛ على الطريقة الزخرفية الأندلسية في شمال إفريقيا العربية (كودش- فاشدي وباروخ 2016).

وكان الاتفاق الأصلي يقضي بأن يُجزأ المبنى بحلول عام 1931م، ولكن المشروع تأخر تنفيذه لعدة عوامل لوجستية وسياسية، وتم وضع حجر الأساس بتاريخ 19 حزيران، بحضور المندوب السامي، ومدير دائرة الآثار رشmond وممثلين عن المجتمع المحلي، وأحيل العطاء على مقال من الإسكندرية.

بعد خمس سنوات انتقلت دائرة الآثار إلى مقرها الجديد، بتاريخ 20 أيار 1935م، وبدأ التخطيط للعرض المتحفي في المبنى، والذي استغرق قرابة ثلاث سنوات، وتم افتتاح المتحف بتاريخ 13 كانون الثاني 1938م. (كودش- فاشدي وباروخ 2016، نور الدين 1988).

ومخطط البناء متناظر تقريباً، ومحوره الرئيس يمتد من شجرة الصنوبر



خلف المبنى، عَبْرَ السَّاحَةِ المركزيَّة، والمَدْخَلِ الرَّئِيسِ جِهَةَ الشَّرْقِ. وتُحِيطُ قاعاتُ العَرْضِ بالسَّاحَةِ المركزيَّةِ على جِهَتَيْنِ، ومن جانِبِي المَدْخَلِ الرَّئِيسِ يوجد جناحانِ مُتَمَّنانِ؛ واحدٌ يحوي المكتبةَ، والآخرُ مسرحٌ صغيرٌ (أوديتوريوم). وتقع مكاتبُ إدارةِ المتحفِ في صَفِّ يَتَّجُهُ للخارجِ، من مركزِ البناءِ، وعلى امتدادِ الرَّدْهَاتِ، اسْتُخْدِمَ بعضُها للدراسةِ، وإيواءِ المجموعاتِ، وحوَتْ مساحاتُ العَرْضِ المُتَمِّنةَ محاريبَ لوضع اللقى الكبيرة.

يُشكِّلُ المبنى تحفةً معماريَّةً، تتوسَّطُها السَّاحَةُ المركزيَّةُ، وهو تصميمٌ مُستوحى من القصورِ الأُمويَّةِ، وخصوصًا قصرَ الحمراء في الأندلس الذي يُعدُّ تحفةً في الفنِّ المعماريِّ الإسلاميِّ عبرَ العصورِ. وتوجد بركةٌ في وَسَطِ السَّاحَةِ، تتغذَّى بمياهِ خزانيِّ مياهٍ كبيرَيْنِ عند طرفَيْها. وتوجد غرفةٌ صغيرةٌ عند طرفِ البركةِ، جدرانُها مَكْسُوَّةٌ بالخزفِ الأرمينيِّ الأزرقِ والأبيضِ لتصاويرِ من الطَّبيعةِ، وقد صمَّماها فنانٌ الخزفِ الأرمينيِّ داودُ أوهانسيان. وكانت هناك نافورةٌ صغيرةٌ في حوضٍ مُتَمَّنٍ صغيرِ في وَسَطِ الغرفةِ، والتي تَمَّتْ إزالتها في فترةٍ لاحقةٍ، وتُحِيطُ بالسَّاحَةِ ثلاثةُ أروقةٍ يَفْصُلُها عن البركةِ، وهي أروقةٌ مُقَبَّبةٌ بسقوفِ ذاتِ عَقْدٍ صليبيِّ. وتمَّ عَرَضُ الموادِّ الكبيرةِ تحت هذه الأقواسِ (نور الدين 1988، كودش- فاشدي وباروخ 2016).

وقد تولَّى الفنَّانُ البريطانيُّ أريك غيل (غرافس 1999) نَحَتَ الرُّسوماتِ على الجدرانِ الداخليَّةِ للمتحفِ، وأبرزها الرُّسوماتِ العشرةُ على الجزء العلويِّ لهذه الأقواسِ، على طرفي البركةِ، والتي تمثِّلُ الحِقَبَ الحضاريَّةِ الرئيِّسة التي تعاقبتْ على أرضِ فِلَسْطِينِ على حدِّ تقديرِ الفنَّانِ، وهي كنعانُ، ومِصرُ، واليهوديَّةُ، وفتيقيا، وأشورُ- بابل، وفارسُ، واليونانُ، وروما، وبيزنطةُ، والإسلامُ، والصليبيُّون. ويُلاحظُ أنَّ مرحلةً ما قبل التَّاريخِ غيرُ مُمثلةً، كذلك الحضارةُ العثمانيَّةُ التي أُغْفِلَتْ أيضًا.

ويُتَوَجَّحُ كورنيشُ قوسِ المَدْخَلِ الرَّئِيسِ النَّقْشَ التَّكريسيِّ للمبنى «إن إنشاء هذا المتحفِ تم بتبرع من السيد جون روكفلر ليؤوي التراثِ الحضاري والثقافي لأهل هذه الأرض المقدسة» (البرغوثي 2012: 40). وجديرٌ ذِكرُهُ أنَّ

روكفلر في مذكرة التفاهم لم يشترط وضع اسمه على المتحف، وأن تغيير اسم المتحف الذي ما زال منقوشاً على بابه، كان من قبيل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، في إطار سعيها الدائب لإخفاء هوية المتحف الفلسطينية.

محتويات المتحف، وقاعات العرض

يضم متحف الآثار الفلسطينية مواد أثرية، من التقيبات التي جرت على أرض فلسطين منذ بدايات العمل الأثري، وحتى سنة 1948م ((كودش- فاشدي وباروخ 2016، نور الدين 1988: 237-241)). إضافة إلى كميات كبيرة من المواد الأثرية في مخازن المتحف.

وجاءت المواد الأثرية من القدس ومجدو، وعسقلان، وتل الدوير، وأريحا، وسبسطية، وقصر هشام، وعين جدي، كما يضم المتحف مجموعة من المخطوطات التي تم الحصول عليها عبر التقيبات الأثرية، أو الشراء، في الفترة ما بين 1947-1956.

تحيط قاعات العرض بالساحة المركزية، وتتميز القاعات المستطيلة الشكل باتساعها وعلوها، وتتخللها الشبايك الواسعة؛ لتوفير الضوء الطبيعي، في أثناء فترة الزيارة النهارية. وتزين سقف قاعات العرض رسومات مستوحاة من سقف المباني العامة في روما القديمة.

وقد تم تنظيم العرض من قبل قيم المتحف الأول جون أليف، في سياق زمني تسلسلي.

وتضم القاعتان الرئيستان عرضاً من بداية العصر الحجري، وحتى العصور الوسطى.

وتشمل قاعات العرض الأخرى المئمن الجنوبي، ويضم عرضاً لموضوعات معينة، كالتماثيل، والنقوش من بيسان، والقاعة الغربية التي تضم التماثيل الجصية المنقولة من قصر هشام، في أريحا، من تقيبات ديمتري برامكي، وروبرت هاملتون، ومجموعة أبواب المسجد الأقصى، وسقوفاً من كنيسة



القيامة، وغرفة عُرِضَتْ فيها مجموعاتٌ من النُقُود والحليِّ والمُجوهرات، ومجموعةٍ كبيرةٍ من القِطَعِ المِعماريَّة، والنُوابيت الحِجْرِيَّة. لا شكَّ في أنَّ العرْضَ حَمَلَ رُويَّةً استِشراقِيَّةً للتَّاريخِ الفِلسطِينِي، وذلك من خلال تركيزه على التَّاريخِ القديم، فالعرْضُ الزَّمَنِيُّ يتوقَّفُ عند نهايةِ الفترة الصَّليبيَّة، ولا يضمُّ عرضًا لآثارِ حضارةِ الفترة العثمانيَّة، والقرونِ الأخيرةِ المتَّصلةِ مباشرةً بالتُّراثِ الحيِّ للشَّعبِ الفِلسطِينِي. وهو إهمالٌ متعمَّدٌ ينطلقُ من دوافِعِ أيديولوجيَّة، ويخدمُ الأهدافَ المعلنةَ للانتدابِ البريطانيِّ، والتمثُّلةَ في وعدِ بلفور، بإنشاءِ وطنٍ قوميٍّ يهوديٍّ، وإنتاجِ روايةٍ تاريخيَّةٍ تخدمُ المشروعَ الكولونياليِّ الصَّهيونيِّ في فِلسطِين. ويتَّضحُ هذا الأمرُ في الجدلِ الذي صاحَبَ فكرةَ قيِّمِ المتحفِ جون أليف، وهي إضافةُ مجموعةٍ من التُّراثِ التَّقليديِّ الفِلسطِينِي في المتحف؛ استكمالاً للعرْضِ التَّاريخيِّ، ولأنَّ هذا العرْضَ يتَّصلُ بثقافةِ الشَّعبِ الفِلسطِينِي وهُويَّته، فقد رفضتْ لُجْنَةُ المتحفِ عرْضَ المجموعة، كما تمَّ رَفُضُ مجموعةٍ تُعرِّضُ تطوُّرَ الإنسانِ في المتحف؛ للأسبابِ ذاتها.

دليل المتحف

أعدَّ جون أليف قيِّمُ المتحف، دليلًا للمتحف، نُشِرَتِ الطَّبعةُ الأولى منه سنة 1937م، وتمَّتْ إعادةُ طباعةِ نسخةٍ منقَّحةٍ منه سنة 1949م، باسمِ الدَّليلِ المُختَصَرِ للعرْض؛ لتوضيحِ العصرِ الحِجْرِيِّ، والعصرِ البرونزيِّ. وتحْمِلُ الطَّبعةُ الأخيرةُ اسمَ دائرةِ الآثار، وحكومةِ فِلسطِين، كجِهَةٍ ناشرةٍ (أليف 1949). ومنذ احتلالِ مدينةِ القدس، والسَّيطرة على المتحف، اختَفَى هذا الدَّليلُ من التَّداول. وكَتَبَ أليف في تصديره للدَّليلِ أنَّه ليس سوى مقدِّمةٍ مختصرةٍ لتاريخِ كلِّ فترةٍ وحضارتها، لمساعدة أولئك ممَّن هم ليسوا علماء آثارٍ أساسًا؛ لِيَتَّبَعَ مَسارَ الحضارات، ولا بدَّ من استخدامِه معَ دليلِ القاعات. ويُنَبِّهُ القارئُ إلى أنَّ القصدَ من هذا الدَّليلِ لم يَكُنْ تقديمَ معلوماتٍ وافية، حولِ الكميَّاتِ الهائلةِ من الموادِّ والبحوثِ التي تراكمتْ منذ إصدارِ الطَّبعةِ

الأولى. وَيَعْرِضُ الدَّلِيلَ الفتراتِ التَّارِيخِيَّةَ تَسْلُسُلِيًّا حَسَبَ القاعات؛ وهي العَصْرُ الحِجْرِيُّ القَدِيم، والعَصْرُ الحِجْرِيُّ الوَسِيط، والعَصْرُ الحِجْرِيُّ الحَدِيثُ، والعَصْرُ الحِجْرِيُّ التُّحَاسِيُّ، والعَصْرُ البرونزيُّ، مُقسَّمًا إلى ثلاث فتراتٍ؛ وهي العَصْرُ البرونزيُّ المَبَكَّرُ، والوسيطُ، والمتأخَّرُ.

المكتبة

تقع المكتبةُ في الجهة الشَّرْقِيَّة من المَبْنَى، ويُمْكِنُ الوُلُوجُ إليها من بابٍ صَغِيرٍ مُحَكَّم الإغلاق، وهي ذات عَقْدٍ مُقَبَّبٍ مكوَّنٍ من العُقود المتصالِبة، تَتَكَيُّ على ثلاثة أعمدَةٍ قَوِيَّة، وعند طرفيِ الغرفةِ محرابٌ، وغرفةُ خِدْمات، وتسمحُ شبابيكُها الواسعةُ بدخولِ الإضاءةِ الطَّبِيعِيَّة، وفيها قاعةٌ للمطالعة، ويُقْضَى باب آخَرَ إلى غرفةِ الأرشيفِ (كوديش- فاشدي وباروخ 2016، نور الدين 1988).

يُضَمُّ المتحفُ واحدةً من أكبرِ المكتباتِ المُتَخَصِّصة في علم الآثار، والتَّاريخ، واللُّغات القديمة. وفي عام 1948م كان يوجدُ في المكتبةِ ما يزيدُ على سبعةِ عَشَرَ ألفَ عنوانٍ، تُشْمَلُ كُتُبًا ومخطوطاتٍ نادرةً، حولِ فِلَسْطِين، من القرنينِ السَّادسِ عَشَرَ والسَّابعِ عَشَرَ، وتقاريرِ الرِّحالةِ والمُستكشفينَ من القرنِ التَّاسِعِ عَشَرَ والعشرين، إلى جانبِ تقاريرِ التَّنْقِيباتِ الأثريَّةِ والدِّراساتِ المُخْتَصَّة بعلمِ الآثارِ واللُّغات القديمة (غندور 1967: 24-28). وفي استطلاعِ السَّيِّدِ فوزيِ غندور، حولَ مكتبةِ المتحفِ التي زارها سنة 1967م، والتَّقَى خلالها بمديرِ عامِّ المتحفِ السَّيِّدِ عارفِ العارف، ونَشَرَ تقريره عَشِيَّةَ الاحتلالِ الإسرائيليِّ لمدينةِ القدس (غندور 1967: 27) يوجدُ في مكتبةِ المتحفِ ما يزيدُ على ثلاثين ألفَ عنوانٍ. وفي دراستِهِ عنِ المتحفِ، يُشيرُ هاني نور الدين (1988: 237) إلى وجودِ ما يزيدُ على 60 ألفَ مجلِّدٍ في المكتبة.



وفي إطار عمليات السُّلبِ المنظَّمة لمواردِ المتحف، رصَدَت منظَّمة عيمق شافيه الإسرائيلية، وهي منظَّمة مختصَّة بمتابعة الانتهاكات، في حقل الآثار، خطَّة السُّلطات الإسرائيلية المحتلَّة؛ لنقلِ المكتبة التي تقع في الأراضي المحتلَّة، إلى مكانٍ آخرَ يقعُ في الشَّطرِ الغربيِّ للمدينة المحتلَّة، منذ سنة 1948م.

قاعة الاجتماعات

توجد عُرفة للاجتماعات ذاتُ مخطَّطٍ مُثَمَّنٍ، محاذيةً لمكتبِ مديرِ المتحف، وجدرائها الخارجيَّة دائريَّة، وتُشبه من الخارج منظرَ البرج (نور الدين 1988، كوديش- فاشدي وباروخ 2016)، وقد حُصِّصت هذه القاعةُ لاجتماعات المجلسِ الاستشاريِّ. وتوجد محاريبُ في كلِّ ضلعٍ للعُرفة، مُخصَّصةٌ لجلوسِ المراقبين الذين يحضرون الاجتماعات، وتحت السَّقْفِ المُقَبَّبِ، وعلى طولِ عُرفة الاجتماعات، يوجد نقشٌ يونانيٌّ مكتوبٌ على الحَرْفِ، يحوي كلمةً أركيولوجيا (علم الآثار)، دراسة الماضي، وهي اقتباسٌ من أفلاطون، لجوارِ بين الفيلسوفِ اليونانيِّ سقراطَ الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد، مع تلميذه هيبياس، وقد سأل سقراطَ تلميذه هيبياسَ ما الأشياءُ التي يُفضِّلُ النَّاسُ سماعها في أحاديثه، وأجاب هيبياسُ «حول الأمم، والأبطال، والنَّاس، والمدن، وكيف خُلقت في الأزمنة القديمة، وباختصارٍ حول التاريخ القديم (الأركيولوجيا)، هذا ما يرغبون في سماعه (أفلاطون، هيبياس 285).

المخازن، والغرفُ الحصينة

زُوِّدَ المتحف بمخازنٍ منيعَةٍ ومحصَّنة أسفله، إضافةً إلى عُرفة قويَّة التَّحصين، تُستخدَمُ للطَّوارئ في أثناء الأزماتِ والحروب. وتحوي المخازنُ عشراتِ آلافِ القطعِ الأثريَّة، من التَّنقيبات التي جرَّت في فلسطين، منذ أواخرِ العصرِ العثمانيِّ، وحتى سنة 1967م. وجديرٌ ذِكرُهُ أنَّ بعضَ الموادِّ مسجَّلةٌ، وهذا ينطبق على مخطوطاتِ البحر الميت، والموادِّ الأثريَّة المعروضة، ولكنَّ القسمَ الأكبرَ من هذه الموادِّ، وخصوصاً الموجودة في المخازن، غيرُ مسجَّلةٍ. وهنا لا

بدأ من الإشارة إلى الأرشيف الكبير الموجود، في المخزن، والذي يضم وثائق وتقارير غير منشورة، حول المسوحات والتقييات الأثرية التي جرت على أرض فلسطين، على امتداد القرن الماضي.

حديقة المتحف، والساحة الأمامية

توجد حديقة واسعة أمام المتحف، مزروع فيها أنواع متعددة من الورود، والأشجار دائمة الخضرة، ويحيط بها بستان مزروع بأشجار الزيتون، وفي الجانب الخلفي للمتحف بستان مزروع بأشجار الزيتون، والفاكهة.

اللجنة الدولية

مع نهاية حكم الانتداب البريطاني، قامت سلطة الانتداب في عمل استباقي، بتأسيس لجنة وصاية دولية لإدارة المتحف (لاورنت 2017: 45) مكونة من 12 عضواً ممثلين عن الجهات التالية:

- 4 مؤسسات بريطانية، من بينها الأكاديمية البريطانية، والمتحف البريطاني.
- الأكاديمية الوطنية الفرنسية.
- وزارة الخارجية الفرنسية.
- عضوين عن دوائر الآثار العربية بالتناوب (مصر، وسورية، ولبنان، والعراق، والأردن)
- الجامعة العبرية.
- الأكاديمية الملكية السويدية.
- المعهد الأمريكي للآثار.
- المدرسة الأمريكية للآثار في القدس.

وكما يتضح من القائمة، فإن غالبية أعضاء لجنة المتحف من المؤسسات الأوروبية والأمريكية، وهي تخلص من أي ممثل لسكان البلاد الفلسطينيين. استمرت اللجنة الاستشارية الدولية، في متابعة العمل مع غياب ممثل الجامعة



العبرية، حتى سنة 1966م، حين قرّرت الحكومة الأردنية تعريب المتحف، وإعادة تشكيل اللجنة الاستشارية الدولية للمتحف؛ بموجب نظام خاص.

المتحف الفلسطيني تحت الإدارة الأردنية والدولية (1948-1967)

في عام 1948م ضمت المملكة الأردنية الهاشمية ما وقع من أرض فلسطينية، في جانبها من خط الهدنة، وفي مؤتمر أريحا سنة 1950م، تم ضم الضفة الغربية رسمياً إلى المملكة الأردنية، وخضع قطاع غزة للإدارة المصرية. أصبحت الآثار الفلسطينية في الجزء الذي عرف لاحقاً بالضفة الغربية يُدار من قِبَل دائرة الآثار الأردنية، من مقرها الرئيس في عمان، وتحوّل المتحف، ومقر دائرة الآثار الفلسطينية إلى مقر فرعي لدائرة الآثار الأردنية في الضفة الغربية، والتي بقيت تحت إدارة البريطاني لانكستر هاردنج، حتى سنة 1956م. وبقي المتحف تحت إدارة اللجنة الدولية، وكان أمين المتحف السابق جون أليف قد أثار فكرة مشاركة اليونسكو، في إدارة المتحف بعد الحرب، ولكن هذه الجهود لم تلق أية استجابة تُذكر من قِبَل اللجنة الدولية. وتُشير المراسلات التي تم الكشف عنها مؤخراً، من قِبَل راز كلتر أنّ جهات إسرائيلية كانت على تواصل مع اللجنة الدولية، وعارضت تولي الدكتور ديمتري برامكي إدارة المتحف، بعد سنة 1948م (كلتر 2006). علماً أنّ برامكي كان مفتشاً في دائرة الآثار الفلسطينية، حتى نكبة عام 1948م، وعمل موظفاً لفترة قصيرة في المتحف بعد النكبة.

وفي الفترة ما بين 1948م، وحتى 1966م، جرت إدارة المتحف الفلسطيني من قِبَل اللجنة الدولية، كما تم استخدام وديعة المتحف في الصندوق الدولي للتمقة عليه (لاورنت 2017: 46)، في تأكيد على الطابع الدولي للمتحف. ويتضح أنّ الحكومة البريطانية لم تكن بمنأى عن التطورات الميدانية في هذه المؤسسة، وهو ما كشفته رسالة روبرت هاملتون، مدير دائرة الآثار الفلسطينية البريطاني حتى 1948م، يعود تاريخها لسنة 1950م، موجهة إلى جيرالد لانكستر هاردنج، مدير دائرة الآثار الأردنية، حتى سنة 1956م، عبر

فيها هاملتون عن انزاعه من سَيْرِ الأمورِ في المتحف، ويقوم فيها بتذكير هاردينغ بِضَرُورة التَّكْويِدِ في إدارة المتحف، على العِلْمِ، وليس نحوَ الأهدافِ السِّياسِيَّةِ، أو القوميَّةِ (لاورنت 2017: 46) في محاولةٍ لتحييدِ المتحف عن أيَّةِ توجُّهاتٍ وطنيَّةِ.

وكان من بين مجموعاتِ المتحف الثَّمينة مخطوطاتُ البحر الميت، سواءً ما تمَّ الكشْفُ عنه، من قِبَلِ الأفراد، والحصول عليه من خلال الشِّراء، أو عَبْرَ التَّنقيباتِ الأثريَّةِ التي قامتُ بها دائرةُ الآثارِ الأردنيَّةِ، في خِربة قَمْرانٍ وكهوفِها، ما بين 1951-1965م، بالتَّعاونِ معَ المدرسةِ الفرنسيَّةِ للدراساتِ الإنجيليَّةِ في القدس. وفي سنة 1960م، قرَّرتِ الحكومةُ الأردنيَّةُ تأميمَ مخطوطاتِ البحر الميت، وتمَّ إيداعُها في متحف الآثارِ الفِلَسطينيِّ، في القدس، وتسجيلُها كتراثٍ وطنيِّ. وفي سنة 1967م، نَشَرَ الدُّكتور محمود العابديُّ كتابه بعنوانِ مخطوطاتِ البحر الميت، والذي أُعيدَ نشرُه من قِبَلِ جامعةِ اليرموك، وتحريرَ دكتورِ عُمَرَ الغول (العابديُّ 2009). وتضمَّنتِ المخطوطاتُ مجموعَتَيْنِ رئيسيَّتين: المجموعةُ الأولى، والتي تمَّ الكشْفُ عنها في أحدِ عَشَرَ كهفًا في مِنطَقة قَمْرانٍ، وحَمَلَتِ أرقامَ I-XI، وهي كاملة تقريبًا، ويَصِلُ عددُها 823، وتضمُّ 11 مخطوطًا من الجِلدِ، والبقيةُ من القِطَعِ الصَّغيرةِ 812 بأحجامٍ مختلفة، ومن بين المُكتشفاتِ اللِّفائفُ النُّحاسيَّةِ التي نُقِلَتِ لاحقًا إلى متحفِ الآثارِ الأردنيِّ (البرغوثيُّ 2012: 45).

وتضمُّ المجموعةُ الثَّانيةُ المخطوطاتِ التي تمَّ الكشْفُ عنها، في الكهوفِ الواقعةِ شمالَ خِربة قَمْرانٍ، وجنوبِها، حتَّى صبيحةِ السَّادسِ من حزيرانِ عام 1967م، حين تمَّ احتلالِ المتحفِ من قِبَلِ الجيشِ الإسرائيليِّ، وتضمُّ أكبرَ مجموعاتِ مخطوطاتِ البحر الميت، وقد أوردَ د. عاصم البرغوثيُّ (2012: 46) وصفًا لهذه المجموعة، وهي كالآتي:

1. المجموعةُ الكاملةُ للمخطوطاتِ من الكهوفِ I-XI، في مِنطَقة قَمْرانٍ، ويعود تاريخُها للفترةِ ما بين القرنِ الثَّالثِ الميلاديِّ، وحتَّى 68 ميلاديَّة.
2. جميعِ المخطوطاتِ من وادي المربَّعات، الواقعِ على بُعْدِ 8 كلم جنوبَ



- خربة قمران، والمكتوبة بالعبرية، والآرامية الفلسطينية، واليونانية، ويعود تاريخها ما بين 135 70 - ميلادية.
3. جميع المخطوطات المكتشفة في وادي الدالية، إلى الشمال من مدينة أريحا، وتضم 40 مخطوطة بالآرامية الفلسطينية، ويعود تاريخ نصفها إلى 375 قبل الميلاد، وتاريخ إحداها إلى 335 ميلادية.
4. جميع المخطوطات المكتشفة في خربة المردي، الواقعة إلى الشرق من مدينة بيت لحم، والتي تضم مخطوطات مكتوبة بالآرامية الفلسطينية، واليونانية، والعربية من الفترة البيزنطية المتأخرة، والعربية المبكرة.
5. جميع المخطوطات المكتشفة في الكهوف، جنوب عين جدي، وتضم مخطوطات كبيرة وصغيرة، والمكتوبة بالخط الآرامي الفلسطيني، واليوناني، والنبطي، ويعود تاريخها إلى القرن الثاني الميلادي.
6. الآلاف من الجذازات الصغيرة بأحجام مختلفة.
- ورغم الغموض الذي يكتنف خلفيات قرار الحكومة الأردنية بتأميم المتحف، وإنهاء المكانة الدولية له، نظراً لتبعاته المباشرة، في تمكين سيطرة سلطات الاحتلال عليه، سنة 1967م، بدعوى أنه مؤسسة حكومية، يشير د. عاصم البرغوثي (2102: 44) إلى أن د. عوني الدجاني الذي عين مديراً عاماً لدائرة الآثار الأردنية، سنة 1960م، كان القوة الدافعة وراء قرار تأميم المتحف، وتحويله إلى ملكية حكومية. وقد نُفذت هذه الخطوة تحت إدارة السيد سعيد الدجاني وزير السياحة الأردني، في نهاية عام 1965م، حيث وافقت اللجنة الدولية على المطلب الأردني؛ حسب رواية عاصم البرغوثي. وفي بحثها أشارت - إيلينا كوربت (2014: 195) إلى أنه، في نهاية 1966م، كان السيد أنور الخطيب رأس الحربة في تأميم المتحف. ويبدو أن قرار التأميم تم بالتوافق مع اللجنة الدولية، بموجب مذكرة تفاهم تم التوقيع عليها بتاريخ 1966/11/26م، والتي كان من ضمن شروطها الإبقاء على المخطوطات في المتحف، ويبدو أن هذه الخطوة تمت بضوء أخضر من الحكومة الأمريكية، كما كشفت عن ذلك النقاشات التي دارت حول إدارة المتحف سنة 1950م،

وأرشيف المدرسة الأمريكية، للآثار، وموقف مدير المدرسة الأمريكية السيد هنري ديتوايلر الصريحة سنة 1960م، بوجوب نقل إدارة المتحف للحكومة الأردنية، وهو ما كشفت عنه بشكل جلي دراسة السيدة بياترس لورنت الأخيرة (1917: 46).

أصدرت الحكومة الأردنية قانون متحف الآثار الفلسطينية المؤقت، رقم (72) لسنة 1966م، ونص القانون في المادة رقم 2 على إبطال العمل بمرسوم متحف الآثار الفلسطيني الذي أصدره المندوب السامي بموجب المادة (3) من مرسوم فلسطين لسنة 1948م، وتعديله بالقانون الأردني رقم (3) لسنة 1955م. ونصت المادة الثالثة على إناطة ملكية متحف الآثار الفلسطيني وموجوداته كافة للحكومة الأردنية، بما في ذلك الأموال المودعة باسمه في الداخل والخارج، على أن تستغل لغايات المتحف، ونص القانون على تشكيل المجلس الاستشاري للمتحف، من قبل مجلس الوزراء، وإصدار اللوائح التنظيمية الخاصة بالمتحف.

قامت الحكومة الأردنية استتباعاً لقرار الاستملاك بتعديل «قانون متحف الآثار الفلسطيني»، ويحمل التعديل اسم «قانون معدّل لقانون متحف الآثار الفلسطيني رقم 77 لسنة 1966)، ويُقرأ مع القانون رقم 72 لسنة 1966م، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الأصلي. وفي سنة 1967م، أصدرت الحكومة الأردنية نظام المجلس الاستشاري لمتحف الآثار الفلسطيني رقم 16 لسنة 1967م، ويتكوّن من خمسة عشر عضواً يختارهم مجلس الوزراء وأُنيطت بالمجلس مهمّة تقديم التوصيات، حول موازنة المتحف السنوية، وتحسين المتحف، وتعيين الموظفين. ولم يتأت للمجلس العمل، فقد وقعت القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي، في السادس من حزيران 1967م.

بعد النكبة كان يوسف سعد سكرتيراً للمتحف بعد 1948م، وقد عُيّن قيماً للمتحف سنة 1957م، وقام بإصدار نشرة عن مخطوطات البحر الميت، أُعيدت طباعتها عدّة مرّات، ويرد اسم يوسف سعد في صفقات شراء المخطوطات، إلى جانب التّقيبات الأردنية الفرنسية في خربة قمران. وبعد استملاك



المتحف عُيِّنَ المؤرِّخُ الفِلسطِينِيُّ عارف العارف مديراً عاماً للمتحف عام 1967م، وكان على رأسِ عملِهِ عشيةَ احتلال الضَّفةِ الغربيَّة، وبقيَ يتقلَّدُ هذا المنصبَ رمزياً حتَّى وفاته سنة 1973م. وكان عاصم البرغوثيُّ رئيساً لقسم المتاحفِ في دائرة الآثارِ الأردنيَّة، ومسؤولَ العَرَضِ فيه، وقدَّم البرغوثيُّ شهادتهَ حول اللِّحْظَاتِ الأَخِيرَةِ مِن حياة المتحفِ الفِلسطِينِيِّ، قبل سقوطة بيد جيش الاحتلال الإسرائيليِّ، سنة 1967م (2012: 34-59)، ونُشِرَتْ هذه الشَّهادةُ ضَمَنَ منشوراتِ ندوةٍ بعنوان «دراسات حول مخطوطات البحر الميت» التي عُقدتْ في الجامعة الأردنيَّة، حول مخطوطات البحر الميت، والتي أشرفَ عليها الدكتورُ عَمْرُ الغول، أستاذ اللُّغات القديمة في معهد الآثارِ والأنثروبولوجيا في جامعة اليرموك. وبَيَّنَ البرغوثيُّ أَنَّهُ قد كَتَبَ شهادته سنة 1967م باللُّغة الإنجليزيَّة، وحاول حينذاك نُشْرَها في الصُّحْفِ البريطانيَّة، بمساعدة عالِمَةِ الآثارِ البريطانيَّة كريستال بينيت، مديرة المدرسة البريطانيَّة في عمَّان، وقد اعتذرت جميعُ هذه الصُّحُفِ عن نشرِ قصَّةِ احتلال المتحفِ الفِلسطِينِيِّ، في القدس، حَسَبَ أقوالِ بينيت (البرغوثيُّ 2012: 37).

وتشكَّلَ طاقمُ متحفِ الآثارِ سنة 1967م، من عارف العارف مديرِ عامِّ المتحف، وعاصم البرغوثيُّ رئيسِ قسمِ المتاحف، وإبراهيمَ العسوليُّ، مديرِ قسمِ العُرُوضِ، وأبي جورجَ مديرِ قسمِ الترميم، ونجيبَ البينا رئيسِ قسمِ التَّصويرِ، وصبري العباديُّ الموظَّفَ الجديدَ المعيَّنَ في المتحف، وموظَّفَ الحِرَاسَةِ اللَّيْلِيِّ شريد، وناصرَ شرطيَّ الأمن، وموظَّفَ من أبناء عائلة العلميِّ، كان يعمل في قسمِ الاستقبال (البرغوثيُّ 2012: 39). وفي مكتبة المتحفِ كان يعملُ السَّيِّدُ حمدي التُّوبانيُّ، وهو سكرتير المتحف، والموظَّفان حسام الدين العلميِّ، وفرح سالم. (غندور 1967: 26).

وشاركَ المتحف في تنظيمِ عددٍ من التَّحْقِيقَاتِ الأَثْرِيَّةِ التي قامتُ بها دائرة الآثارِ الأردنيَّة في خِربة قمران، وكهوفِ خِربة قمران ما بين 1951-1965م، بالتَّعاوُنِ معَ الأبِ رونالد دي فو من المدرسة التُّوراتيَّةِ الفرنسيَّة في القدس.

وجديرٌ ذكْرُهُ أَنَّ مَوْظَفِي المَتْحَفِ الذِّينَ تَشَتَّتُوا فِي أَرْجَاءِ الكُونِ، وَمَنْ بَيْنَهُمْ نَجِيبُ أَلْبِينَا، ابْنُ مَدِينَةِ القُدْسِ، رَئِيسُ قِسْمِ التَّصْوِيرِ فِي المَتْحَفِ، مَا بَيْنَ 1967-1952، وَهُوَ المَصُوِّرُ الرَّئِيسُ لِمَخْطُوطَاتِ خِرْبَةِ قَمْرَانَ، وَقَدْ أَنْجَزَ مَا يَزِيدُ عَلَى 1750 لَوْحَةً فِيلِمِيَّةً كَبِيرَةً لِمَخْطُوطَاتِ قَمْرَانَ، وَكَانَتْ أَوَّلَ الصُّوْرِ وَأَكْمَلَهَا لِمَخْطُوطَاتِ بَتَقْنِيَّةٍ جَدِيدَةٍ، وَصَوَّرَ خَمْسَ مَجْمُوعَاتٍ مِنْهَا. وَخَلَّدَ عَمَلَهُ فِي كِتَابٍ لَهُ. كَانَ أَلْبِينَا شَاهِدًا عَلَى اقْتِحَامِ القُوَّاتِ الإِسْرَائِيلِيَّةِ لِمَبَانِي المَتْحَفِ، وَالْعَبَثِ بِمَحْتَوِيَاتِهِ، وَغَادَرَ السَّيِّدُ أَلْبِينَا القُدْسَ بَعْدَ احْتِلَالِ المَدِينَةِ، سَنَةَ 1967م، وَعَاشَ فِي الوَلَايَاتِ المُتَّحِدَةِ حَتَّى وَفَاتِهِ فِي المَنْفَى سَنَةَ 1983م. قَامَ طَاقِمُ المَتْحَفِ بِتَأْمِينِ مَجْمُوعَةِ المَخْطُوطَاتِ فِي المَتْحَفِ، وَوَضَعِهَا فِي مَكَانٍ آمِنٍ، مَعَ اقْتِرَابِ القُوَّاتِ الإِسْرَائِيلِيَّةِ المَحْتَلَّةِ نَحْوَ مَدِينَةِ القُدْسِ، وَيَقِيدُ عَاصِمَ البِرْغُوثِيَّ بِأَنَّ الطَّاقِمَ المِيدَانِيَّ فِي المَتْحَفِ، بَادَرَ إِلَى تَغْلِيفِ مَخْطُوطَاتِ البَحْرِ المَيْتِ؛ تَهْيِيدًا لِنَقْلِهَا إِلَى عَمَّانَ، وَسَعَى لِلْحَصُولِ عَلَى إِذْنِ مَنْ وِزَارَةِ السِّيَاحَةِ بِالنَّقْلِ، وَيَبْدُو أَنَّ وِزِيرَ السِّيَاحَةِ رَدَّ عَلَى مَحَاوَلَاتِ نَقْلِ المَخْطُوطَاتِ إِلَى عَمَّانَ، بِتَعْلِيمَاتٍ وَاضِحَةٍ بَعْدِمِ المَوْافَقَةِ عَلَى نَقْلِهَا وَطَلَبِ إِبْقَاءِهَا فِي مَكَانِهَا فِي المَتْحَفِ، وَهُوَ القَرَارُ الذِّي نَقَلَهُ لَهُ مَفْتِّشُ الأَثَارِ فِي الضَّفَّةِ الغَرْبِيَّةِ خَيْرِ يَاسِينِ. (البِرْغُوثِيَّ 2012: 47-48).

وَيَنْطَوِي هَذَا القَرَارُ عَلَى بُعْدِ نَظَرٍ؛ لِمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَعَرَّضَ لَهُ هَذَا الذُّخْرُ الإِنْسَانِيُّ مِنْ أخطَارِ القَصْفِ فِي المَعَارِكِ الدَّائِرَةِ، رَغْمَ العِلْمِ اليَقِينِ بِوَقُوعِهَا لِقَمَّةٍ سَائِغَةً بِيَدِ الإِحْتِلَالِ الإِسْرَائِيلِيِّ المَتَعَطِّشِ لِلسَّيْطَرَةِ.

وَيُرْوَى البِرْغُوثِيُّ فِي شَهَادَتِهِ حَوْلَ اللِحْظَاتِ الأَخِيرَةِ الَّتِي سَبَقَتْ سَقُوطَ المَتْحَفِ بِيَدِ الإِحْتِلَالِ العَسْكَرِيِّ الإِسْرَائِيلِيِّ، وَالقِتَالِ الذِّي دَارَ حَوْلَ المَتْحَفِ، وَكَذَلِكَ التَّدَابِيرِ الَّتِي اتَّخَذَهَا بِإِيْدَاعِ المَوَادِّ الثَّمِينَةِ، وَعَلَى رَاسِهَا مَخْطُوطَاتُ البَحْرِ المَيْتِ، فِي العُرْفِ المُحَصَّنَةِ فِي المَتْحَفِ، بَعْدَ عَدَمِ الحَصُولِ عَلَى إِذْنِ نَقْلِهَا إِلَى عَمَّانَ مِنْ قِبَلِ الوِزَارَةِ (البِرْغُوثِيَّ 2012: 48).

وَقَدْ سَجَّلَ البِرْغُوثِيُّ فِي شَهَادَتِهِ كَيْفَ تَمَّ اعْتِقَالُهُ وَزَمَلَاءُهُ مِنْ قِبَلِ الجَيْشِ الذِّي اقْتَحَمَ مَبْنَى المَتْحَفِ، وَكَيْفَ تَمَّ نَقْلُهُمْ إِلَى سَطْحِ المَبْنَى، وَاسْتِخْدَامَهُمْ



كدرّوع بشريّة في أثناء القتال لبضع ساعات، وبعد السّيطرة على مبنى المتحف تمّ اقتيادهم إلى داخل المبنى، ورَوَى ما شاهدَه من خلال قاعة العرضِ الرّئيسة، ومنها إلى الرُّواقِ الشّماليّ باتجاه السّاحة الخلفيّة، وفي أثناء مرورنا في القاعة الرّئيسة التي كانت تُعجُّ بالجنود، رأيتُ عددًا من خزائنِ العرضِ مُهشّمةً وخاويةً من محتوياتها، كما رأيتُ بين أيدي عددٍ من الجنود قطعًا أثريّة، وعقودًا وأساور، ونقودًا، وحليًا ذهبية، وأشياء أخرى (البرغوثي 2012: 55). ويتّضح من بعض الإفادات الإسرائيليّة اللاحقة، أنّ القوّة التي قامتُ باقتحام مبنى المتحفِ مشكّلةً من قوّات عسكريّة شبه نظاميّة.

المتحف الفلسطينيّ تحت الاحتلال الإسرائيليّ

بعد احتلال القدس الشّرقية سنة 1967م، خضع المتحف لإدارة سُلطة الآثار الاسرائيليّة، والمتحف الإسرائيليّ؛ خلافًا للقانون الدّوليّ، وتكرّس، بواقع قرارِ الحكومة الإسرائيليّة ضمّ مدينة القدس الشّرقية سنة 1981، والتي تُعدُّ سُلطةً محتلّةً بموجب القانون الدّوليّ (لاورنت 2017: 52). ونقلت دائرة الآثار الإسرائيليّة مقرّها إلى مباني المتحف (نور الدين 1988: 241).

وقد تمّ وقفُ الموظّفين الفلسطينيين العاملين في المتحف بالجملة، ومن بينهم عارف العارف مديرُ عامِّ المتحف، وعاصم البرغوثي، رئيسُ قسمِ المتاحف في دائرة الآثار الأردنيّة، ومعظمُ أفراد طاقمِ المتحف، إلى جانب السّيطرة على مقرّ دائرة الآثار، والمرافق المرتبطة به، كالمخازن والمكتبة. وفقد المتحف في أثناء وجوده تحت الاحتلال العسكريّ طابعه المدنيّ مع تحويله إلى ثكنة عسكريّة مُحاطة بالأسلاك الشّائكة والحرس (العيسة 2006). ويرمّزُ إلى سُلطة الاحتلال للمدينة، كما فقد المتحف دوره المحليّ تمامًا، وأصبح مكانًا غير جاذبٍ لسكّان المدينة، ولا يُقدّم أيّة برامجٍ موجّهة للمواطنين الفلسطينيين، مثل الأيّام المفتوحة، أو الأنشطة المجتمعيّة. وفورَ احتلال المدينة قامتُ سُلطات الاحتلال الإسرائيليّ بنقل مخطوطات

البحر الميت إلى ما يُعرف بمتحف الكتاب في الشطر الغربي للمدينة، والذي يقع بالقرب من المتحف الإسرائيلي. وعلى مدار فترة الاحتلال الإسرائيلي قامت سلطات الاحتلال بنقل عديد من المواد الأثرية بصورة غير قانونية للمشاركة في معارض أثرية، في الداخل والخارج، إلى جانب المشاركة بمواد أثرية في معارض دولية، كان من بينها المشاركة في معرض متحف أونتراريو الملكي في تورنتو، كندا. والذي نُظّم في الفترة ما بين حزيران 2009م وكانون الثاني 2010، رغم الاعتراض الرسمي من قبل دولة فلسطين، لأنّ المواد المعروضة منقولة من متحف فلسطيني يقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو عمل مخالف للقانون الدولي والقوانين الوطنية والكندية. وتقف خزائن العرض الفارغة في المتحف شاهداً على نقل المواد الأثرية بصورة غير قانونية من المتحف المحتل.

وتقدّم المواقع الإسرائيلية، بما في ذلك موقع سلطة الآثار الإسرائيلية، معلومات مضمّلة عن تاريخ المتحف، وتغفل عن حقيقة أنه متحف محتل يقع ضمن الأراضي الفلسطينية التي تمّ احتلالها سنة 1967. وتتمثّل أبرز أوجه التضليل في تغيير الاسم الرسمي للمتحف والإشارة إليه بمتحف روكفلر، في محاولة لطمس الاسم الرسمي للمتحف، إلى جانب تقديم المتحف خلافاً للواقع بكونه متحفاً إسرائيلياً، ويقع في دولة إسرائيل (يُنظر: كودش- فاشدي وباروخ 2016)، وهو عمل مخالف للقانون الدولي.

وفي سنة 2016م قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية، في القدس بنقل مكتبة المتحف إلى الجزء الغربي من المدينة، وإثر اعتراض منظمة عيمق شافيه الإسرائيلية (وهي منظمة تدعو إلى عدم الاستخدام السياسي للآثار في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وتلتزم بالقانون الدولي الذي يعدّ الأراضي الفلسطينية سنة 1967 أراضي محتلة) على قرار النقل وتوجّهها إلى محكمة العدل الإسرائيلية العليا؛ لوقف القرار (عيمق شافيه) 2016، أصدرت الأخيرة في سابقة قانونية ضدّ القانون الدولي، قرارها بتاريخ 2016/ 7/19 بتأييد قرار النقل بكون أن سلطة الآثار الإسرائيلية مسؤولة عن الآثار في المتحف



الفلسطيني، ولها الحق في نقل المكتبة والآثار إلى القدس الغربية؛ استناداً إلى القانون الإسرائيلي، وقررت من طرفها أن القانون الدولي غير ذي صلة (لاورنت 2017: 35)، في تحد صريح للقانون الدولي، الذي ينطبق على مدينة القدس بصفتها مدينة محتلة. ومن اللافت هنا غياب موقف من قبل «اليونسكو» والحكومات الأوروبية التي طالما تدخلت في وضعية المتحف في فترة الإدارة الأردنية.

المتحف الفلسطيني، والآفاق المستقبلية

يعدّ الخطاب الرسمي الفلسطيني متحف الآثار الفلسطيني متحفاً يقبع تحت الاحتلال الإسرائيلي، منذ سنة 1967، بصفته يقع ضمن مدينة القدس المحتلة، استناداً إلى القانون الدولي الإنساني (طه 2001). ويشار إلى هذا المتحف أيضاً، كمتحف وطني تحت الاحتلال، كما يظهر ذلك أيضاً، في مجمل البحوث العامة حول المتحف (ينظر مثلاً: نور الدين 1988 أبو خضير والمحتسب، 2008) وتتابع دولة فلسطين الانتهاكات الإسرائيلية بحق المتحف، وقد تمّ التأكيد على هذه الصفة في منشورات وزارة السياحة والآثار. وعُدّ قانون التراث الفلسطيني المادّي، بالقرار الجديد الصادر عن الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أن متحف الآثار الفلسطيني في القدس، متحفاً وطنياً للدولة، كما جاء في الفقرة (1) من المادة رقم 32 (قانون الآثار 2018). ولا شك في أن مستقبل المتحف، ومقر دائرة الآثار الفلسطينية، وما تحويه من مواد أثرية، ووثائق، مرتبط بمفاوضات الحل النهائي، حول القدس. ورغم المحاولات الإسرائيلية الدائبة فرض وقائع ميدانية، في المتحف، وتسويقه إعلامياً وسياحياً كمتحف إسرائيلي، استناداً إلى قرار ضمّ مدينة القدس، والاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمةً لدولة إسرائيل، فإنه يبقى مصير المتحف معلّقاً ورهنًا بالتطورات السياسية، ولذلك، وحتى توقيع اتفاق سلام نهائي بين فلسطين وإسرائيل، فسيبقى المتحف مؤسسة ثقافية فلسطينية تحت الاحتلال؛ بموجب القانون الدولي الإنساني.

المصادر باللغة العربية

- البرغوثي، عاصم 2012، المتحف الفلسطيني ومخطوطات البحر الميت، دراسات في مخطوطات البحر الميت، تحرير د. عمر الغول، كلية الآثار والانثروبولوجيا، جامعة اليرموك: 34-59.
- طه، حمدان، التُّراث الثقافي والهوية الفلسطينية، في الهوية الفلسطينية الى أين؟، جمعية إنعاش الأسرة، مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني، البيرة، 2009: 85-99.
- --- (تحرير) دليل المتاحف في فلسطين، وزارة السياحة والآثار، رام الله، 2009.
- العابدي، محمود «مخطوطات البحر الميت». الطبعة الثانية: مراجعة وتقديم عمر الغول. المشروع الأردني لمخطوطات البحر الميت: إربد: جامعة اليرموك، 2009.
- العيسة، أسامة، «متحف الآثار الفلسطيني» الذي صار اسمه «روكفلر»، جريدة الشرق الأوسط، الأربعاء 6 ربيع الأول 1427هـ 5 إبريل، 2006 العدد 9990، 2006.
- غندور، فوزي، استطلاع عن مكتبة متحف الآثار الفلسطيني، رسالة المكتبة- الأردن، 1967: 24-28.
- قرار بقانون رقم (11) لسنة 2018م، بشأن التراث الثقافي المادي، الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية)، ديوان الفتوى والتشريع، عدد رَقْم 16، 2018: 25-45.
- مناع، عادل، أعلام من فلسطين، 1800-1918، مؤسسه الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2008 (الطبعة الرابعة).
- نجم، خضر والمحتسب، دعاء (إشراف)، أبو خضير، أسامة، وبخاري إحسان، وجابر، نداء، والغروز، وجد، والقواسمي، يوسف، متاحف القدس، مقدّم إلى مؤسسه الرؤيا الفلسطينية، آب، 2008.
- نور الدين، هاني، المتحف الفلسطيني: متحف روكفلر: تاريخه ومحتوياته،



الفكر العربي، عدد 52، 1988: 232-242.

- يحيى، شذى، متحف روكفلر: حلقة من حلقات اختراع الأراضي المقدسة، أوراق فلسطينية، عدد 17، 2017: 45-58.

المصادر باللغة الإنجليزية

- Cohen-Hattab, Kobi and Shoal, Noam, Tourism, religion, and Pilgrimage in Jerusalem, Contemporary Geographies, leisure, Tourism and Mobility, Routledge, London and New York, 2015: 52-53.
- Corbett, Elena D, Competitive Archaeology in Jordan: Narrating Identity from the Ottoman to the Hashemites. Austin, University of Texas Press, 2014.
- Emek Shaveh. 2016. Press Release: The Supreme Court Permits the Transfer of a Library and Archaeological Artifacts from the Rockefeller Museum to West Jerusalem (July 21, 2016). <http://alt-arch.org/en/press-release-rockefeller-museumpetition-july-2016>.
-
- Graalfs, G. 1999. Eric Gill in Jerusalem: Artistic Work and Spiritual Affirmation. Antiquarian Book Monthly 26:30-58.
- Iliffe, J.H., A short Guide to the Exhibition Illustrating the Stone Age and Bronze Ages in Palestine, Government of Palestine, Department of Antiquities, Jerusalem, 1949 ((second revised Edition(.
- Kletter, R. 2006. Just Past? The Making of Israeli Archaeology. London: Equinox. . 2015. A History of the Archaeological Museum of the State of Israel in Jerusalem, 1949-1965. Bulletin of the AngloIsrael Archaeological Society 33:155-78.

- Kudish-Vashdi, R., and Y. Baruch. n. d. Historic Background. Israel Antiquities Authority. <http://www.antiquities.org.il/article> (accessed September 29, 2016).
- Laurent, B., with H. Taşkömür. 2013. The Imperial Museum of Antiquities in Jerusalem, 1890–1930: An Alternative Narrative. *Jerusalem Quarterly: Institute of Palestine Studies* 55 (Fall):6–45.
- Taha, Hamdan, Histroy and Role of Museums in Palestine. Study Series, Museums and Collection of Archaeology and Histroy, ICOM, 2002: 25-27.
- Taha, Hamdan, (editor), Directory of Museums in Palestine, Ministry of Tourism and Antiquities, Ramallah, 2009.